«غلف انفست».. لا مكاتب ولا أوراق

اتجه أمس مجلس الادارة الجديد لشركة الخليجية الدولية للاستثمار «غلف انفست» الى مقر الشركة في برج الداو، وعلمت «الأنباء» أن المجلس لم يدخل مكاتب الشركة بسبب وجود بعض المتطلبات الاجرائية مع ادارة البرج، لكن، حسب مصادر مسؤولة من الشركة، فإنه لا يوجد في المكاتب سوى كمبيوترات كما تم ابلاغ المجلس. وكان المجلس الجديد انتخب الاسبوع الماضي عقب فوز تكتل صغار المساهمين في عمومية الشركة، لكن المجلس فوجئ انه تم تسليم مكاتب الشركة في الدور 22 من برج الداو لادارة البرج، علما أن الايجار مدفوع حتى ديسمبر المقبل، لكن تم اخلاء المكاتب والتنازل عن باقي الايجار، قبل يوم واحد من الجمعية العمومية.

أغلب أسواق الخليج أفصحت 100٪.. و75 شركة منتظر إفصاحها اليوم

شركات كسولة.. 42٪ لم تعلن نتائجها المالية حتى آخر يوم

المساهمون في الشركات المدرجة هربوا من التداول في السوق بسبب تأخر أكثر من 50٪ من الشركات عن الافصاح عن بياناتها المالية في الربع الاول

شريف حمدي

تنتهي اليوم (الخميس) المهلة القانونية للإفصاح عن بيانات الربع الأول لعام 2015 بسوق الكويت للأوراق المالية، ورغم ذلك لم تعلن عن نتائجها المالية نحو 75 شركة مدرجة تشكل نحو 42٪ من الشركات المفترض أن تفصح عن بيانات الربع الأول والبالغ عددها 178 شركة على اعتبار أن 13 شركة تنتهي ميزانياتها السنوية في 31 مارس من كل عام.

لماذا تتأخر ميزانية شركات أصولها لا تزيد على بناية أو اثنتين؟!

1,7٪ تراجعاً في أرباح الربع الأول.. وقطاع الاتصالات انخفض بـ 36٪

قطاع البنوك حافظ على نمو أرباحه بـ 15٪ بتحقيق نحو 198 مليون دينار

واللافت في افصاحات الربع الأول من العام الحالي هو التأخير المبالغ فيه من دون مبرر من الشركات غير المعلنة رغم ضعف ميزانياتها وعدم الحاجة لـ 45 يوما أو يزيد لتعلن عنها، علما بأن البنوك والشركات الكبيرة التي تملك ميزانيات كبيرة أفصحت قبل فترة علما ان بعض المتأخرين ليس لديهم سوى بناية او اثنتين، فهل هذه الاصول تحتاج كل هذا الوقت لاعداد ميزانية؟

وبالنظر لافصاحات أسواق الخليج نجد أن بورصة الكويت هي الأكثر ضعفا على مستوى كشف البيانات المالية، حيث أفصح السوق السعودي بنسبة 100٪ بعد نهاية الربع الأول بأقل من شهر تقريبا، كما أفصحت أسواق قطر ومسقط والبحرين بنسب تصل إلى 95٪ في حدود تلك الفترة، في حين أفصحت أسواق الإمارات (أبوظبي - دبي) بنسبة 75٪.

وفيما يلي ابرز الآثار السلبية للتأخير في افصاحات الشركات الكويتية:

● الإضرار بسمعة سوق الكويت المالي الذي اعتاد أن يكون آخر ما تفصح شركاته بين أسواق الخليج سواء للبيانات السنوية أو الفصلية، وهو أمر يعرقل جذب الاستثمارات الأجنبية.

● الإضرار بالمساهمين من خلال اضطرار البعض لبيع اسهمه خوفا من إيقاف الشركة غير المعلنة عن التداول، وكذلك الوقوع تحت تأثير الشائعات التي يطلقها المضاربين حول الشركات التي تتأخر في الكشف عن بياناتها المالية.

● تأخير تكوين المراكز الاستثمارية حتى اتضاح الصورة بظهور البيانات المالية لجميع الشركات وما تحمله من نمو أو تراجع في الأرباح، فضلا عن زيادة الخسائر التراكمية للشركات التي لم تخرج بعد من دائرة الخسائر بعد.

من ناحية أخرى، بلغ إجمالي أرباح الشركات المدرجة في البورصة الكويتية التي أعلنت نتائجها للربع الأول من 2015 حتى أمس، نحو 417,5 مليون دينار بانخفاض 1,7٪، حيث بلغت أرباح تلك الشركات في الفترة ذاتها من 2014 نحو 424,7 مليون دينار (كما يظهر في الجدول المرفق).

وحسب قراءة لـ «الأنباء» مستندة إلى أرقام شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) تبين ما يلي:

● باستثناء الشركات غير الكويتية، بلغ عدد الشركات الكويتية التي أفصحت عن نتائجها 98 شركة، حققت انخفاضا في الأرباح بنسبة 2,6٪، حيث بلغ إجمالي الأرباح في الربع الأول من العام الحالي 370 مليون دينار، مقارنة مع 380 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي.

● بلغت أرباح الشركات غير الكويتية المعلنة وعددها 5 شركات نحو 47 مليون دينار، مقارنة مع 44 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 0,6٪، قلصت من إجمالي خسائر السوق.

● جاء قطاع التأمين في الصدارة من حيث النمو في الأرباح بنسبة 32٪، وبإجمالي أرباح 8 ملايين دينار مقارنة مع 6 ملايين دينار في الفترة ذاتها من 2014.

● حل قطاع التكنولوجيا في المرتبة الثانية من حيث تحقيق نمو بالأرباح بنسبة 32٪ أيضا من خلال تحقيق 281 ألف دينار أرباحا مقارنة مع 213 ألف دينار في الربع الأول 2014.

● ثالثا حل قطاع خدمات استهلاكية بنمو 28٪، محققا 7,5 ملايين دينار مقارنة مع 5,8 ملايين دينار.

● جاء قطاع البنوك في المرتبة الرابعة بنسبة نمو 15٪، حيث حققت البنوك الكويتية نحو 198 مليون دينار ارتفاعا من 172 مليونا في الربع الاول من العام الماضي، وهو مؤشر على استمرار سياسة تراجع المخصصات وتأثيرها في ارتفاع الأرباح.

● أما أهم القطاعات التي حققت تراجعا في الأرباح فهو الاتصالات بانخفاض بلغت نسبته 36٪ جراء زيادة حدة المنافسة، حيث بلغ إجمالي أرباح القطاع 53,7 مليون دينار، مقارنة مع 84,3 مليون دينار.

● أكثر القطاعات تراجعا بالربع الأول من 2015 كان المواد الأساسية بنسبة 179٪، حيث بلغت خسائره 470 ألف دينار مقارنة مع أرباح 593 ألف دينار.

وعلى الرغم من أن كثيرا من الشركات الكويتية لم تعلن عن نتائجها، إلا أن هذه النتائج ستكون قريبة من النتائج النهائية نظرا لأن أهم الشركات أعلنت، والمتبقي من الشركات لن يغير كثيرا في المشهد باستثناء بعض الشركات مثل اجيليتي على سبيل المثال بقطاع الصناعة، كما أن قطاع الخدمات المالية الذي يضم الشركات الاستثمارية والذي حقق تراجع بنسبة 17٪ لن يتغير فيه الأمر كثيرا لأن أغلبية الشركات الكبرى بالقطاع أعلنت عن نتائجها.

القطاعات	عدد الشركات	الربع الأول 2014	الربع الأول 2015	التغير
نفط وغاز	4	5,626,707	2,651,171	ـ52,9٪
مواد اساسية	1	593,578	(469,119)	ـ179,0٪
الصناعية	22	24,516,719	25,945,017	5,8٪
سلع استهلاكية	2	18,312,544	17,516,598	ـ4,3٪
رعاية صحية	3	2,980,633	2,632,641	ـ11,7٪
خدمات استهلاكية	6	5,886,109	7,550,189	28,3٪
الاتصالات	3	84,293,997	53,722,267	ـ36,3٪
البنوك	10	172,052,808	197,724,251	14,9٪
التأمين	4	6,111,824	8,068,524	32,0٪
العقار	21	32,125,666	31,935,816	ـ0,6٪
خدمات مالية	21	27,409,778	22,644,521	ـ17,4٪
التكنولوجيا	1	312,214	281,641	32,1٪
اجمالي الشركات الكويتية	98	380,123,577	370,203,517	ـ2,6٪
غير الكويتية	5	44,668,552	47,361,324	6,0٪
اجمالي السوق	103	424,792,129	417,564,841	ـ1,7٪

«الوطني للاستثمار»: تغطية الطرح مرتين

«ميزان القابضة»: 66 مليون دينار حصيلة الطرح الثانوي لـ 89 مليون سهم

أعلنت شركة الوطني للاستثمار (NBK Capital) الذراع الاستثمارية المصرفية لبنك الكويت الوطني وشركة ميزان القابضة ش.م.ك (مقفلة)، إحدى كبرى شركات تصنيع وتوزيع المنتجات الغذائية والاستهلاكية في منطقة الخليج، عن إغلاق عملية الاكتتاب الخاص بالطرح الثانوي الذي يعادل نسبة قدرها 30٪ من رأسمال الشركة، وتغطيته بنجاح، حيث بلغ إجمالي الطلب أكثر من ضعف العرض.

وبقيادة شركة الوطني للاستثمار بصفتها مدير عملية الاكتتاب، جمع الاكتتاب الخاص 65,823 مليون دينار بعد طرح شركة ميزان القابضة لعدد 88,95 مليون سهم. وسيتيح إدراج الشركة للمستثمرين فرصة للدخول في إحدى أكثر القطاعات ذات الطبيعة الدفاعية والذي تهيمن عليه شركات عائليه خاصة في منطقة الخليج.

وصرح الرئيس التنفيذي في شركة الوطني للاستثمار، فيصل الحمد قائلا إن: «الاكتتاب استقطب اهتماما كثيفا من المستثمرين الأفراد والشركات الخاصة داخل الكويت ومن مؤسسات وشركات وصناديق استثمارية وجهات حكومية محلية وإقليمية وعالمية وشركات عائلية، وصناديق استثمار حكومية، ومديري أصول شركات، ومديري أصول عالمية. ويعكس نجاح عملية الاكتتاب الخاص للطرح الثانوي الاهتمام المتزايد بالاستثمار في قطاع تصنيع وتوزيع المنتجات الغذائية والاستهلاكية في الكويت والخليج على حد سواء، والذي يسيطر عليه عدد من الشركات العائلية. من خلال هذا الاكتتاب، وعملية الإدراج المقبلة، ستكون شركة ميزان القابضة واحدة من بين الشركات القليلة في الخليج التي توفر للمستثمرين فرصة فريدة لدخول هذا القطاع الدفاعي المتحوط».

فيصل الحمد

«ميزان» بصدد الاستعدادات النهائية لإدراج أسهمها في البورصة خلال يونيو المقبل

أما رئيس مجلس إدارة شركة ميزان القابضة خالد جاسم الوزان فصرح قائلا: «نحن مسرورون بالإعلان عن إغلاق عملية الاكتتاب الخاص للطرح الثانوي وتغطيته في الموعد المحدد، ونتطلع إلى إدراج الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية. من خلال إدراج شركة يعود تاريخها الى 70 عاما، لنضمن استمرارية نجاحها مستقبلا وتعزيز مركزها كواحدة من الركائز التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني. وتهدف ميزان القابضة من خلال الطرح الثانوي للأسهم إلى زيادة قاعدة المساهمين قبل الإدراج المزمع للشركة الذي تم الإعلان عنه سابقا». وكانت الشركة حصلت في 26 مارس من هذا العام على موافقة مبدئية من هيئة أسواق المال، وتنوي حاليا إدراج أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية في شهر يونيو المقبل.

شركة ميزان القابضة هي الشركة المصنعة والموزعة لأكثر من 358 علامة تجارية رائدة في مجالي الأغذية والمنتجات الاستهلاكية غير الغذائية، وتشمل هذه العلامات التجارية المعروفة مثل «كتكو» ولحوم «خزان»، وأرز «الوزان» و«كنتري»، ومعلبات التونا من «الوزان»، والمشروبات الباردة التي تصنعها شركة «ستاربكس»، و«بيلز بيري» (Pillsbury)، والعملاق الأخضر (Green Giant)، و«سارة لي» (Sara Lee)، و«بيتي كروكر» (Betty Crocker)، «تباسكو» (Tabasco)، و«كلينكس» (Kleenex)، و«جونسون آند جونسون» (Johnson & Johnson) ومنظفات «ديتول» (Dettol)، و«ليسترين» (Listerine)، و«بيف باف» (Pif Paf)، وحفاضات «هجيز» (Huggies)، والمنتجات الصيدلانية مثل «كليراسيل» (Clearasil)، و « نو تر و جينا » (Neutrogena)، و«زيرتك» (Zyretc)، و«تايلنول» (Tylenol)، و«أولفن» (Olefin)، و«مسبورين» (Misporin)، و«جافسكون» (Gaviscon)، بالإضافة إلى «رد بل» (Red Bull) في الإمارات.

جدير بالذكر انه في عام 2014، بلغ صافي أرباح الشركة 16,1 مليون دينار، بزيادة قدرها 22,9٪، بينما بلغت الإيرادات 182,5 مليون دينار، بزيادة قدرها 28,2٪ عن إيرادات 2013.

العمير: قرار إغلاق «الوفرة» أو مواصلة الإنتاج سيتحدد بعد أسبوعين

قال وزير الدولة لشؤون مجلس الامة ووزير النفط د.علي العمير ان اغلاق حقل الوفرة النفطي المشترك بين الكويت والسعودية جاء بسبب اجراء اعمال الصيانة فيه، مؤكدا على ان القرار النهائي لاستمرار انتاج الحقل من عدمه سيتحدد بعد اسبوعين من فترة الصيانة.

على صعيد متصل، علمت «الأنباء» من مصادر نفطية رفيعة المستوى ان هناك مخزونا نفطيا ضخما داخل حقل «الوفرة» يقوم الجانبان السعودي والكويتي بتصريفه يوميا، حيث بلغت كميات النفط التي تم تصريفها أمس 234 ألف برميل يوميا و237 الف برميل يوميا اول من أمس، فيما بلغت الكميات التي تم تصريفها يوم الاحد الماضي وهو نفس اليوم الذي صدر فيه قرار الصيانة حوالي 195 الف برميل.

وأكد العمير في تصريح لـ«كونا» عقب مشاركته في (منتدى الدوحة) حرص الكويت على الاستمرار في اعمال الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز باستخدام احدث التكنولوجيا المتوافرة تحقيقا لاستراتيجية مؤسسة البترول الكويتية التي تطمح الى بلوغ انتاجها من النفط اربعة ملايين برميل يوميا عام 2020.

واضاف ان هناك اربعة استكشافات رئيسية من الحقول النفطية في الكويت ومن مكمنين من مكامن النفط سبق أن اعلن عنها، مبينا ان التحدي يظل دائما مقترنا بالاستكشاف والانتاج وكيفية توفير التكنولوجيا لاستخراج النفط الموجود في هذه الحقول او المكامن.

وعن استكشافات الغاز في الكويت بين العمير ان الكويت تتشوق دائما لمزيد من الاستكشافات المتعلقة بالغاز، مشيرا الى وجود استكشاف جديد بهدف زيادة الكميات المنتجة لاسيما ان الكويت تشتري حاليا كميات كبيرة من الغاز.

وعن الاسعار المناسبة للنفط ذكر ان الاسعار المناسبة هي التي ترضي جميع الاطراف من الدول المصدرة والدول المستوردة مبينا ان السعر يتحدد عادة بقبوله من قبل المصدرين والمستوردين.

واكد حرص الكويت على التعاون مع شركائها في منظمة (أوبيك) وبالتنسيق مع الدول المنتجة من خارجها لتحقيق الاستقرار في اسواق البترول العالمية وحماية الاسعار من التذبذبات والتقلبات غير المحمودة.

وذكر ان النفط في الكويت يشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني «لذا فإننا نعمل على المحافظة على مصادر الثروة البترولية والاستغلال الامثل لها وترشيد استخداماتها وتطويرها بما يكفل تنمية ايرادات الدولة وزيادة دخلها».

واضاف ان الكويت وضعت الخطط والاستراتيجيات للتوسع في الطاقة الانتاجية والتكريرية للمساهمة في الايفاء بمتطلبات الاسواق البترولية المتنامية من البترول والمنتجات النظيفة الصديقة للبيئة الى جانب المساهمة الطوعية في الجهود الدولية الرامية لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي.

«تمويل خليجي»: حكم ضد رئيسين سابقين

أبلغ بيت التمويل الخليجي GFH مساهمي البنك بأنه حصل على حكم لصالحه من غرفة البحرين لتسوية المنازعات ضد اثنين من رؤساء مجلس إدارته السابقين.

وقال GFH في بلاغه إلى المساهمين: يود GFH إبلاغ مساهمي البنك والأسواق بأن غرفة البحرين لتسوية المنازعات قد أصدرت اول من امس الموافق 12 مايو 2015 حكما لصالح GFH ضد اثنين من رؤساء مجلس إدارته السابق يقضي بإلزامهما بمبلغ وقدره 90,64 مليون دولار والفوائد القانونية بنسبة 5٪ سنويا اعتبارا من تاريخ 13 مارس 2014 حتى تاريخ السداد التام. وتجدر الإشارة إلى أن القضية رقم (2014/4) التي كانت متداولة أمام غرفة البحرين لتسوية المنازعات قد أقيمت من قبل GFH ضد اثنين من رؤساء مجلس إدارته السابقين بخصوص المكافآت المالية غير القانونية التي سبق أن تقاضاها الاثنان خلال الفترة من 2005 الى 2008. هذا، ومن المتوقع أن يؤثر هذا الحكم المالي إيجابيا على نتائج GFH، شريطة إتمام التنفيذ، علما بأن الحكم جائز الطعن فيه أمام محكمة التمييز.